اقتصاديون يدعون حكومة الوفاق إلى الاهتمام بحاجات المواطنين المستعجلة

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

دعا اقتصاديون حكومة الوفاق الوطني لاتخاذ العديد من السياسات الهادفة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية القائمة في المدى المتوسط (٢٠١١-٢٠١٥)من خلال تنمية الاحتياطيات النفطية وإدخال بعض القطاعات الاستكشافية الجديدة والبحث عن تقنيات جديدة تساعد على تطوير الحقول المنتجة بما من شأنه زيادة عائدات النفط والاستغلال الأمثل لكمية الإنتاج والاحتياطي المتاح والمحتمل وزيادة الصادرات النفطية لتعظيم عائداتها لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، كما عملت على استكمال التجهيزات اللازمة لاستغلال مادة الغاز الطبيعي من خلال مشروع الغاز المسال والعمل على توسيع رقعة الاستكشافات النفطية والغازية .وكشف تقرير رسمي تنفرد الثورة بنشره أنه تم إعداد استراتيجية لتفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الواعدة غير النفطية التي تشكل البديل المتاح لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي وبخاصة قطاع الأسماك والأحياء البحرية ومنتجاتها حيث تمتلك الجمهورية اليمنية شواطئ طويلة جداً تصل إلى ٢,٥٠٠كم على البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن والمحيط الهندي تجود بأكثر من ٤٥٠ نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية يستغل منها (٦٠ نوعاً) فقط كما يقدر الاحتياطي السمكي السنوي بـ(٩,٠) مليون طن يتيح كمية إنتاج سنوي يبلغ ما بين ٥٠٠-٩٠٠ ألف طن ما ينتج منها لايتعدى٢٦٠الف طن سنويا وما يصدر منها لا يتجاوز ٣٠٪ والباقي لتغطية الاحتياجات المحلية من الأسماك حيث يشكل الاصطياد السمكي التقليدي ٩٢٪ والباقي يذهب للاصطياد التجاري.واشار الى ان الحكومة عملت على تفعيل وتنشيط القطاع الزراعي وبخاصة الفواكه والخضروات الطازجة والحاصلات الزراعية النقدية مثل البن والعسل الطبيعي والقطن والصناعات الغذائية والصناعة التعدينية التي تعتمد على المواد الأولية المحلية لزيادة القيمة المضافة وزيادة وتوسع الصادرات اليمنية إلى الأسواق العربية والدولية لزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي والتشغيل والتوظيف بالإضافة إلى تفعيل السياسات الضريبية لزيادة الإيرادات غير النفطية وبخاصة تنفيذ قانون الضريبة العامة للمبيعات ورفع نسبة الضريبة إلى ١٠٪ وإلغاء الإعفاءات الضريبية وتطبيق الضريبة على شريحة واسعة.

وفي نفس الصددأكدت دراسة حديثة أن الإصلاح المالي بمختلف أوجهه (الموازنة العامة والإدارة المالية) يعتبر المقدمة والمدخل الأساسي لإجراء إصلاحات عامة وشاملة في مختلف المجالات وعليه يتوقف النجاح في جوانب الإصلاح الأخرى، حيث يشكل الإصلاح المالي قوة الدفع الأساسية لإحداث إصلاح إداري شامل، باعتباره متطلباً أساسياً ولازماً لبناء، وإعادة بناء الإدارة الحكومية الكفوءة والفعالة. كما يعتبر الإصلاح المالي ضرورة حتمية لتوطين رؤوس الأموال الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، فالموازنة هي عنصر الجذب لأي مستثمر أجنبي يرغب في استثمار أمواله في بلد أجنبي.

تجديد زراعة ٢٧ هكتارا في مزرعة سردود

■ ،،صنعاء / سبأ

ناقشت لجنة تسيير مزرعة سردود في اجتماعها أمس الأول بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور مستوى تنفيذ أنشطة المزرعة وتقرير الإنجاز للفترة من يناير - مارس من العام الجاري.

واستعرض الاجتماع التقرير الخاص بأوضاع المزرعة وأهم الأعمال والأنشطة المنفذه خلال تلك الفترة والمتمثلة في تجديد زراعة مساحة ٢٧ هكتار بـ ٦٠ ألف غرسة موز وتطعيم ٥٦٠ شجرة مانجو بأصناف عالية الجودة والإنتاجية فضلا عن تركيب شبكة ري بالتنقيط لمساحة ٢١ هكتار لأشجار المانجو .

وأشار التقرير إلى التدخلات في مجال تحسين إنتاجية المزرعة كخدمة الأرض وحراثتها ومعالجة تصلب سطح التربة وتركيب وحدتي ضخ لشبكة الري بالتنقيط وصيانة وحدات الضخ للآبار المستخدمة في الري إلى جانب إعداد دراسات وتصورات لزراعة الأعلاف المروية و زراعة الخضروات وإنتاج الشتلات في بيوت زراعية محمية .

وأكد التقرير أهمية الأعمال المحققة في المزرعة ودورها في ترشيد استخدامات المياه وتحقيق و فورات كبيرة في الأيدي العاملة والديزل إلى جانب تحقيق إنتاجية مرتفعة في المحاصيل الزراعية المختلفة والهامة لتوفير الأمن الغذائي .

يشار إلى أن مزرعة سردود الواقعة في مديرية الضحي بمحافظة الحديدة تنفذ العديد من أنشطة وبرامج التنمية الزراعية وتزرع العديد من المحاصيل الزراعية المختلفة .

حضر الاجتماع رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور عبد السلام الطيب وعدد من المسئولين.

البنك الدولي يمول مشاريع تنموية بالمهرة

■ ،،المهرة/ سبأ

بلغ عدد المشاريع الجديدة والمعتمدة من قبل البنك الدولي لمحافظة المهرة للعام الحالي٢٠١٢م سبعة مشاريع في مجالات الصحة والتعليم والمياه بتكلفة إجمالية ٥٠٠ ألف دولار .

وأوضح مدير عام مشروع الاشغال العامة بمحافظتي المهرة وحضرموت المهندس عبد الرحيم عمر حوري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المشاريع المعتمدة سابقا من قبل البنك والتي هي قيد التنفيذ ستة مشاريع ثلاثة منها في مجال المياه ومشروعان في قطاع التعليم ومشروع سمكي بتكلفة إجمالية مليون و٣١٨ الف و٧٠٠ دولار.

ولفت إلى إن مشروع الأشغال العامة قام يوم أمس بتسليم مشروع حصاد مياه حوف البالغة تكلفته ١٢٠ الف دولار بعد أن تم إنجازه وبتمويل من المشروع.

وأكد أن مشروع الأشغال العامة يولي المشاريع الخدمية والتنموية أهمية كبيرة من خلال تنفيذها بعد دراستها مع قيادة السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات وتحديد الاحتياجات الماسة للأهالي من المشاريع.

ورشة عمل لمناقشة نتائج دراسة حقوق العمال النقابية بعدن

■ ،،عدن / سبأ

عقدت بعدن أمس ورشة عمل لمناقشة نتائج دراسة حقوق العمال النقابية ومصفوفة التعديلات القانونية نظمتها الدار العربية للمحاماة والأعمال القانونية والمناصرة وذلك ضمن مشروع حقوق العمال النقابية الممول من الصندوق العربي لحقوق الإنسان.

واستعرضت الورشة التي شارك فيها ٤٠ من المختصين في مجال المحاماة والقضاء ومنظمات المجتمع المدني نتائج الدراسة الأولية للمشروع ومصفوفة التعديلات القانونية وتشكيل جماعة الضغط لمناصرة المشروع.

وخلال الورشة أشار وكيل محافظة عدن لقطاع الاستثمار وتنمية الموارد أحمد الضلاعي إلى الدور الذي تضطلع به الحركة العمالية في محافظة عدن باعتبارها من أقدم الحركات العمالية على مستوى اليمن والجزيرة العربية.

وقال أنشأت أول نقابة في عدن عام ١٩٥٢م لتتوالى بعدها تشكيل النقابات فيما سمي بالنقابات الست والتي وصل أعضائها إلى حوالي ٢٢ ألف عامل. لافتاً إلى أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية وبما يحقق المصلحة المشتركة لأصحاب العمل وللعاملين على حد سواء وبما يحقق الكفاءة الاقتصادية.

كما ألقيت عدد من الكلمات من ورئيس محكمة استئناف عدن القاضي فهيم عبدالله محسن ورئيس المركز اليمني لدراسات حقوق الإنسان والشركاء محمد قاسم نعمان والمنسق العام للدار العربية للمحاماة والأعمال القانونية والمناصرة محمد يحيى النجار

أكدت جميعها على أهمية المشاركة في إنجاز المهام والأهداف المرتبطة بمشروع حقوق العمال النقابية والذي يهدف إلى القضاء على الاختلالات التشريعية لحق العمال في تكوين النقابات وحماية الحرية النقابية في اليمن.

دراسة تؤكد على ضرورة تنوع وانتشار مراكز التدريب المهني والتعليم الفني في المحافظات

■ ،،خاص / الثورة

أكدت دراسة على ضرورة تنوع وانتشار مراكز التدريب المهني والتعليم الفني في المحافظات التي لا يوجد فيها تدريب، فضلا عن التوسع في إنشاء المعاهد المتخصصة والفنية، وتطوير مناهجها للتواكب مع متطلبات سوق العمل.

وأوصت بإعادة النظر في سياسة التعليم على نحو يؤدي إلى تشجيع الالتحاق بالمعاهد والمدارس المهنية، ويلبي الاحتياجات الجديدة التي يطلبها سوق العمل في ظل التوجهات العالمية الجديدة.

كما دعت إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار التعليم الفني وإعطائه الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية وتوفير التسهيلات الممكنة.

وذكرت بأن القطاع الخاص يضطلع بدور رائد في تطوير مهارات القوى العاملة، ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتأهيلها بما يتناسب واحتياجات مؤسسات القطاع الخاص. بل إن دور القطاع الخاص يمتد إلى أبعد من ذلك، وهو إيجاد المزيد من فرص العمل، وبالتالي التخفيف من الآثار الاجتماعية للبطالة. ويزداد دور القطاع الخاص وأهميته في ظل التوجهات الاقتصادية للدولة، الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص ومنظمات رجال المال والأعمال، وإتاحة المجال للجهود الخاصة للمشاركة الفاعلة في صياغة مشاريع القوانين والتشريعات الاقتصادية المختلفة.

ودعت دراسة إلى التنسيق المحكم بين القطاع الخاص والدولة في برامج التأهيل والتدريب المهني والتقني لتحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم والتدريب.

وأشارت إلى إن إنشاء مراكز التدريب المهني هو في الواقع مسؤولية الدولة في المقام الأول، وبناء على ذلك لم تتخلف الدولة عن القيام بمسؤولياتها في هذا الجانب، فأنشأت العديد من مراكز التدريب والمدارس الفنية والمعاهد النوعية. غير أن القطاع الخاص بدأ على نحو متزايد يأخذ زمام المبادرة، وقام بإنشاء مراكز التدريب التي تلبي أنواعاً محدودة من المهارات والتخصصات الفنية التي لا توفرها مراكز التدريب الحكومية، استشعارا منه بأهمية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية التي تحمل القطاع الخاص أعباء كبيرة بالنقد الأجنبي.

ارتفاع فائض أرباح الحكومة من القطاع الصناعي إلى ٣,٣ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

بلغ إجمالي فائض أرباح الحكومة من القطاع الصناعي خلال العام ٢٠١٠م نحو ٣ مليارات و٣٢١ مليون ريال مقابل ٣ مليارات و١٦٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م وبزيادة طفيفة تبلغ ٥٤ مليون ريال .

وأشارت إحصائية حكومية حديثة إلى أن نمو فائض أرباح الحكومة من القطاع الصناعي بنسبة ٤,٨٪ مقابل ٧٪ خلال نفس الفترة وبتراجع يقدر بـ ٢,٢ ٪ .

ويبلغ مساهمة القطاع الصناعي في فائض أرباح الحكومة المحققة خلال عام ٢٠١٠م نحو ٣,٨ ٪ مقابل ٤,٣٪ خلال عام ٢٠٠٩م .

الجدير بالذكر أن فائض أرباح الحكومة من القطاع الصناعي قد بلغ ٤ مليارات و٤٩٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٧م، لكنه تراجع إلى قرابة ٣ مليارات ريال في عام ٢٠٠٨م .

توقعات بتراجع الاستثمارات في عام ٢٠١١م

■ ،،خاص / الثورة

توقع اقتصاديون تراجع الاستثمار المباشر في عام ٢٠١١م ، وذلك نتيجة الأزمة السياسية التي عصفت باليمن واقتصادها وما ترتب عن ذلك من انخفاض تدفق الاستثمارات المباشرة إلى اليمن .

وبلغ حجم الاستثمار المباشر خلال عام ٢٠١٠م نحو٥٥,٧ مليون دولار مقابل ١٢٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م .

وأرجعت إحصائية حكومية تراجع الاستثمار المباشر خلال عام ٢٠١٠م إلى ارتفاع التدفقات للخارج للشركات النفطية إلى مليارين و٩٠ مليون دولار مقابل ١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م وبزيادة تقدر بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار .

كما بلغت التدفقات للداخل وهي عبارة عن" استثمارات شركات النفط " مليارين و١٤٥ مليون دولار مقابل ١,٦ مليار دولار .

أما الاستثمارات الأخرى فقد سجلت عجزا يبلغ٤,١٧٩ مليون دولار مقابل ٤٤١,٥ مليون دولار وبتراجع يبلغ ٢٦٢,١ مليون دولار .

وكانت الاستثمارات المباشرة قد انخفضت من ١٥٥٤,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ١٢٩,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٩م، ويرجع ذلك إلى تناقص حجم الاستثمار في قطاعات النفط والغاز التي انخفضت من١٠٠٢,١ مليون دولار ما نسبته ٣,٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨م إلى ١٢٩,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٩م أي ما نسبته ٠,٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

أما الاستثمارات الأخرى فقد بلغ مقدار العجز فيها -٤٤١,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩م مقابل فائض مقداره ٢٤٥,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨م، ويعود ذلك إلى ارتفاع المسحوبات من القروض الخارجية بمقدار ٥١,٢ مليون دولار لتصل نهاية ٢٠٠٩م إلى ٣٢٥,٩ مليون دولار ما نسبته ١,٠٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بحوالي ٢٧٤,٧ مليون دولار بنسبة ٠,٨٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨م، بالإضافة إلى تأخر الحكومة عن سداد أقساط القروض ,والتي تراجعت قيمتها بنسبة ١٠,٤٪ لتصل إلى ١٤٥,٤ مليون دولار نهاية عام ٢٠٠٩م مقابل ١٦٢,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨م.

استعراض مشاريع برنامج النقد مقابل العمل بحضرموت

■ ،،المكلا / مجدي بازياد

ناقش لقاء عقد بمقر الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع المكلا أمس الأول وضم مكتب الزراعة والري والصندوق الاجتماعي أهمية التنسيق بين الجانبين فيما يخص برنامج النقد مقابل العمل بهدف توحيد الجهود و الرؤية في مشاريع البرنامج المنفذ من قبل وحدة الأشغال كثيفة العمالة بالصندوق الاجتماعي للتنمية وإمكانية دراسة وتحليل تدخلات البرنامج المشتركة بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ومكتب الزراعة وخصوصا في مشاريع حماية الأراضي الزراعية من الانجراف واستصلاح الأراضي الزراعية و صيانة مصادر مياه الري والشرب والتي نفذت في بعض قرى مديرية أرياف المكلا وعدد آخر من المديريات.

وفي اللقاء أوضح المهندس محمد الديلمي المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية أن الصندوق نفذ العديد من المشاريع الاجتماعية المتصلة بتحسين حياة المواطنين من خلال اعتماده على توفير احتياجات المجتمعات المحلية في عدة قطاعات ومن ذلك برنامج النقد مقابل العمل التابع لوحدة الأشغال كثيفة العمالة موضحا أن أهمية هذا البرنامج تكمن في اهتمامه بشريحة الفقراء والمعدمين لدعمهم في تنفيذ مشاريع خاصة بهم في المناطق النائية والبعيدة من خلال استهداف القرى والمجتمعات الأشد فقراً عبر خلق فرص عمل مؤقتة عبر مبدأ الأجر مقابل العمل للإسهام في سد فجوة الاستهلاك للأسر الفقيرة ,وزيادة الأصول الإنتاجية للمجتمعات المحلية المستهدفة بما يساعدها على مواجهة أي صدمات مستقبلية.

بدوره أكد مدير مكتب الزراعة والري بساحل حضرموت المهندس محمد فرج عبدون على ضرورة التنسيق بين مكتب الزراعه والصندوق الاجتماعي للتنمية مستقبلا لتحسين مخرجات هذا البرنامج المهم والحيوي في تخفيف أعباء الأزمات الاقتصادية على المواطنين ، ودعا إلى الاهتمام بالدراسات للمشاريع ذات الجدوى للمجتمعات المحلية والاستفادة من المنح المقدمة من الجهات المانحة لما يقدمه هذا البرنامج من فوائد سريعة الأجل للمستفيدين ، مشيدا بماحققه البرنامج من مشاريع تستحق التقدير كونها لامست الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات النائية والفقيرة وأفسحت المجال أمام توفير العديد من فرص العمل في مجالات زراعية مختلفة.

من جانبه استعرض الضابط الفني للبرنامج المهندس هادي سالين منصور نبذة تعريفية عن برنامج النقد مقابل العمل أوضح فيه أهداف البرنامج والمعايير المتبعة لاختيار المجتمعات المستهدفة والتدخلات التي من الممكن العمل فيها، في ظل تفاقم الصعوبات الاقتصادية والزيادة الكبيرة في معدلات الفقر وخاصة لدى سكان الريف ، مشيرا إلى أهمية البرنامج في دعم الفئات الأشد فقرا اعتمادا على التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م ، عبر خلق فرص عمل مؤقتة عبر مبدأ الأجر مقابل العمل للإسهام في سد فجوة الاستهلاك للأسر الفقيرة، وزيادة الأصول الإنتاجية للمجتمعات المحلية المستهدفة بما يساعدها على مواجهة التقلبات الاقتصادية.

حضر اللقاء الأخوة سالم صالح بن عبدالحق، المدير العام لمديرية مدينة المكلا، والمهندس عوض بن هامل، مدير مشروع إعادة المعيشة المبكر التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وعدد من المختصين في الصندوق الاجتماعي للتنمية ومكتب الزراعة بالمحافظة.

مشروعان سمكيان بتكلفة ٣٤٤ مليون ريال

■ ،،خاص/الثورة

سجلت الهيئة العامة للاستثمار مشروعان سمكيان خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م.

وبينت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع بلغت ٣٤٤ مليون ريال تمثل ٣,٢٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري المسجل خلال الربع الرابع فيما بلغ قيمة الموجودات الثابته ٢٨٠ مليون ريال. ويتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل مباشرة لنحو ٣٧ عاملاً وعاملة.

وكان رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة في قطاع الاسماك خلال الربع الثالث من العام الماضي بلغ ٣٧٤ مليون ريال.

ويمثل رأس المال الاستثماري للمشاريع السمكية ٠,٦٥٪ من أجمالي رأس المال الاستثماري المسجل خلال نفس الفترة. كما توقعت أن توفر المشاريع السمكية ٥٤ فرصة عمل.

ويعد قطاع الاسماك من أهم القطاعات الاستثمارية الواعدة حيث يمتلك اليمن شريطا ساحليا يزخر بالثروة السمكية والأحياء المائية المتجددة وعالية الجودة كالحبار والشروخ الجمبري.

و يؤكد تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن القدرة الإنتاجية لهذه السواحل تقدر بحوالي ٣٥٠-٤٠٠ ألف طن سنوياً، في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي حوالي ٢٩٠ ألف طن في عام ٢٠٠٥، وبالتالي يوفر فرصاً استثمارية متعددة سواء في اصطياد الأسماك فهنالك إمكانية لزيادة الاصطياد بحوالي ٦٠-١١٠ ألف طن، أو في تسويقها وتصديرها أو في الصناعات الأمامية والخلفية من استثمارات في مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد.

وتشير البيانات إلى أن كمية الإنتاج السنوي من الأسماك والإحياء البحرية المتوقعة بنهاية عام ٢٠١٠ تقدر بحوالي ٢٦٠ ألف طن، مقارنة بحوالي ٢٣٩ ألف طن في سنة الأساس٢٠٠٥ وبمعدل نمو ١,٦٩٪، ويرجع تواضع معدل النمو أساسا إلى النمو السلبي للإنتاج في كل من اسماك السطح والأحياء البحرية الأخرى بنحو ٠,٤٪، و٣,١٪ على التوالي، في حين نمى إنتاج اسماك الأعماق بمعدل مرتفع جداً يقدر بنحو ٨٠٪ تقريبا. على أن انخفاض كمية الإنتاج السمكي قد يعود في جانب منه إلى اقتران تدفق البيانات ودقتها وشموليتها بآلية تحصيل إيرادات الدولة من المنتجات السمكية الأمر الذي يدفع الجهات المصدرية إلى تخفيض أرقام الإنتاج السمكي المفصح عنها.

دراسة تدعو إلى تبني رؤية استراتيجية متطورة لتنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعت دراسة حديثه إلى تبني رؤية استراتيجية متطورة لتنويع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة والثروة السمكية والتصدير.

وأكدت أن هذه القطاعات من شأنها المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني ورفع نسبة نموه بالإضافة إلى التطوير الاستراتيجي الالكتروني للنظام التبادلي المالي بحيث يكون قادراً على مجاراة النظام المعلوماتي المنافس في دول مجلس التعاون الخليجي بإدارة حديثة وأساليب دفع نقدية رقمية متطورة تزيد الثقة بالقطاع المصرفي، وطبقاً للدراسة التي اعدها الباحث الاقتصادي الدكتور فؤاد محمد العفيري فإن على الحكومة إيجاد الخطط والبرامج الهادفة لتنمية الآثار الإيجابية للعوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية.

ويرى العفيري أن هناك ضرورة لإيجاد مثل هذه الخطط والبرامج التي تؤدي إلى زيادة تدفق التحويلات وتعظيم آثارها الإنمائية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية التي تنسجم مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبحسب الدراسة فإن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين العوامل الاقتصادية والتحويلات النقدية.

وأرجعت الدراسة ذلك إلى تأثر التحويلات النقدية للمغتربين اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي بالعوامل الاقتصادية لدول المجلس بدرجة كبيرة ممثلة بالازدهار الاقتصادي والتضخم والبنية التحتية والسياسات المالية وتأثرها بدرجة أقل بالعوامل الاقتصادية لليمن ممثلة باستقرار أوضاع العمالة المحلية ومستويات التوظيف وارتفاع الأجور وكذا الازدهار الاقتصادي ومناخ الاستثمار الملائم وانخفاض معدلات التضخم والفوائد وأسعار الصرف وأعمال البنوك وغسيل الأموال.

وبخصوص الارتباط بين التحويلات النقدية بمؤشرات الأداء المالي الحديث تؤكد الدراسة أن هناك علاقة ارتباط جزئية بينهما.

وأضافت أن ذلك يُعزا إلى قدرة القطاع المصرفي على توظيف التحويلات النقدية وتحقيق عوائد مستقبلية مقارنة بالتحويلات النقدية الحالية من خلال زيادة الاحتياطيات من العملات الصعبة لدعم سعر العملة وتثبيته في مواجهة تقلبات الأسعار وانعكاس ذلك على المصدرين والمستوردين بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وشددت الدراسة على أن قدرة القطاع المصرفي على منح التسهيلات تتوقف على عوامل كثيرة أبرزها حجم الودائع المتوفرة لديها كون التحويلات تشكل جزءاً هاماً من ودائع الجهاز المصرفي لتسهم في تمويل القطاعات الاقتصادية.

ويؤكد د.العفيري أن الجهاز المصرفي ما زال يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تؤثر على قدرته وكفاءته.

ويدعو إلى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية تعزز كفاءة الجهاز المصرفي وتمكنه من مواجهة التحديات، ويرى ضرورة العمل على تطوير السوق النقدية للاقتراض بين البنوك من خلال تسهيل زيادة تدفق الأموال واستخدام السيولة داخل النظام المصرفي وتشجيع المصارف على نشر وتبادل المعلومات، ويشير إلى أن ذلك يمكن أن يخلق المزيد من الافصاح عن البيانات المالية وزيادة الشفافية بين المصارف.

ويلفت إلى أهمية توسيع القنوات التمويلية المتاحة بالاتجاه الجاد والسريع نحو إنشاء سوق للأوراق المالية وتوفير المتطلبات الأساسية لإنشائها كما أن الحاجة تقتضي تشجيع الاندماج بين المصارف لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية الراهنة لأن تشجيع عملية الاندماج وبشكل خاص بين المصارف الصغيرة سيؤدي إلى تقوية الجهاز المصرفي بالإضافة إلى أن مثل هذه العملية ستسهل على البنوك فتح المجال الإقليمي حيث ما زالت الأنشطة عبر الحدود محدودة وكثير من المصارف اليمنية لا تمتلك الحجم أو القدرة على العمل في المجال الدولي.

ويشدد د. العفيري على الحاجة الماسة في الوقت الراهن لتعديل قانون البنوك بما يتواكب مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

ويشير إلى أن الاقتصاد الوطني يواجه ضغوطاً تضخمية تؤثر على الاستقرار النقدي حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي حوالي ٣,٣٪ في العام ٢٠٠٥م ارتفع إلى ٨,٩٧٪ خلال العام ٢٠٠٧م وهو ما يؤكد وجود إفراط نقدي في الاقتصاد وسياسة نقدية توسعية غير مجدية.

ويؤكد د.العفيري أن البنك المركزي يسيطر على ٢٠ مؤسسة أو مصلحة لصرف العملة في البلاد لكنه لم يبدأ عمليات تفتيش منتظمة لهذا القطاع للتحقق من امتثاله.

ويضيف أنه نظراً للمخاطر التي يشكلها قطاع صرف العملة عالمياً فإن هناك ضرورة للتأكد من أن البنك المركزي مؤهل بالشكل السليم للقيام بعمليات التفتيش والتدقيق في هذا القطاع.

ويشدد على أن سلطة البنك المركزي على محلات صرافة العملة ما زالت محدودة ويقتصر دوره على مراجعة السجلات المالية وسجلات الامتثال التي يزودها صرافو العملة للبنك المركزي من دون زيارة المواقع.

وتقتصر عمليات المراجعة الميدانية عادة من خلال التدقيق على البنوك مرة واحدة في العام على الأقل وتصدير التقارير بعد كل عملية تدقيق.